

حكايكا

٣٠ مخبراً حكومياً يبيع يوميا ١٧ مليون ل. س الرفاعي لـ«الوطن»: ١٣٠ مخبراً خاصاً في العمل و٩٠ مخبراً خارج الخدمة

جلنار العلي

كشفت مدير فرع الشركة العامة للمخابز في ريف دمشق مؤيد الرفاعي تخديم نحو ٩٠ مخابزة من مناطق الريف بأفران سواء عامة أم خاصة، مبيناً أن عدد المخابز الاحتياطية وصل إلى ٣٠ مخبزاً، ١١ منهم يعمل بنظام الإدارة، و١٩ مخبزاً يعمل بنظام الإشراف، ومن بينها مخبز منتقل، لافتاً إلى أن عدد المخابز الخاصة تناقص خلال فترة الأزمة إلى ١٣٠ مخبزاً بعد أن كان ٢٢٠ مخبزاً.

وأشار الرفاعي في حديثه لـ«الوطن» إلى وجود ٨ مخابز احتياطية خارج الخدمة في الريف، ٥ منها في المليحة ومخبز في حرستا واثنين في داريا وبوما، لافتاً إلى أن الخطوة القادمة ستكون تأهيل خط في مخابز المليحة، متوقفاً أن يتم العمل به خلال فترة شهرين، كذلك الأمر لمخبز نوما، منها ما يوجد دراسات لتأهيل مخبز داريا وحرستا بالتتابع، مشيراً إلى عدم وجود مدة معينة للإنجاز نظراً إلى أن الموضوع يحتاج إلى العديد من الإجراءات، لافتاً إلى أن جمعية خيرية سوف تتنازل عن مخبز تابع لها في بلدة حفير الفوقا لصلحة الشركة العامة للمخابز خلال الشهر الحالي.

وبيّن الرفاعي أن الطاقة الإنتاجية للمخابز العامة في ريف دمشق تقدر بـ ٣٧٠ طناً من الدقيق، أي حوالي ٣٤٢ ألف رطل خبز (بنحو ١٧ مليون ليرة)، بما يعني أن السكان يستهلكون حوالي ٢,٤ مليون رغيف خبز يومياً، مشيراً إلى قلة الاستهلاك مع قديم فصل الصيف والسفر خارج المحافظة، ما أدى

إلى تخفيف الإزدحام والاختناقات على الأفران. وأشار الرفاعي إلى فصل مخبز جرمانا إلى مخبزين: الأول يخط إنتاج واحد يعمل بنظام الإدارة ليغذي جرمانا والقرى المجاورة والأكشاك التابعة لها والمخبزين، أما المخبز الثاني فإنه يعمل بنظام الإشراف للبيع المباشر للمواطنين ويضم خطي إنتاج، خطاً منهما يعمل على مدار الساعة، والخط الثاني سيتم تفتيله مع بداية الأسبوع القادم بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٠ طناً في اليوم، لحل مشكلات الإزدحام. وأعاد الرفاعي سوء نوعية الخبز في المخابز المنتقلة لكونها مخابز طوارئ للمناطق المحررة والمناطق التي يصعب تأمينها بمادة الخبز عن طريق المخابز الثابتة والأكشاك، وتكون عبارة عن عربة أو عربتين تعمل بعوامل جوية صعبة سواء في الصيف الحار أو في الشتاء حيث يحتاج الخبز إلى كميات مضافة من الخميرة لاختصار العجين، لذا تكون نوعية الخبز سيئة، مشيراً إلى وجود مخبز منتقل واحد في الريف يعمل في دوما طاقته الإنتاج ٦ أطنان يومياً. وأشار إلى أن سعر رطل الخبز في الأكشاك المعتدلة تم تحديدها بـ ٦٠ ليرة، بزيادة ١٠ ليرات عن السعر في الأفران، وذلك لأجور النقل وعمولة الأكشاك، مؤكداً أنه في الأكشاك المعتدلة في ريف دمشق يتباع رطل الخبز بالسعر المحدد من دون أي زيادة ولم يتم ضبط أي مخالفة.

وعن تجربة العدادات الكلية أشار إلى أنه تم تطبيقها في مخبزين تشرين في سبيجة ومخابز التل وجيروود وجيروود والنيك، لافتاً إلى أنها خفضت من جهد العامل، وتم توفير عاملين في كل خط.



مديرة «خدمات الشبكة» لـ«الوطن»: تضم وزارات النفط والداخلية والاتصالات تحويل البطاقة الذكية إلى بطاقة خدمات وطنية

قصي أحمد المحمد

حدّثت رئاسة مجلس الوزراء الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة كجهة مسؤولة عن الإجراءات المتعلقة بالموافقة على إدخال واستيراد وتصنيع واعتماد التجهيزات الخاصة بالتصديق الإلكتروني والبطاقة الذكية.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول الموضوع بينت مديرة الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة فاديا سليمان أن مشروع التوقيع الرقمي قيد الإنجاز حالياً من الهيئة، ويتضمن وضع السياسات العامة لمنظومة التوقيع الرقمي وفقاً للمعايير الفنية والتقنية الناضجة لسلطة التوقيع الرقمي الحكومية والوطنية.

ويهدف التعميم بحسب سليمان إلى ضمان أن تكون جميع التجهيزات التقنية والعلوماتية الموجودة في سورية من جهة القطاع العام والخاص متوافقة مع المعايير الخاصة بمنظومة التوقيع الرقمي التي وضعتها الهيئة، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٩ الخاص بالتوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة، منوهة بأن التأكيد على الجهات العامة بالتنسيق مع الهيئة يضمن أن تكون جميع مشاريع التصديق الإلكتروني والبطاقة الذكية متناغمة مع المعايير العامة التي وضعتها الهيئة للمشروع.

ونوهت بأهمية دور الإدارة العامة للمحكمة في ضبط المنافذ الحدودية لمنع وصول أي تجهيزات غير متوافقة مع المعايير الوطنية، والسماح بإدخال التجهيزات التي يمكن استخدامها في السوق المحلية، لتكون البرمجيات المتعاملة مع البطاقة الذكية قابلة للعمل بشكل متناغم مع المنظومات الأخرى، بالمستوى نفسه.

وبيّنت أن البطاقات الإلكترونية الذكية أكثر أماناً حالياً، حيث تم العمل مسبقاً على رفع درجة الأمان لضمان توافيقها مع المعايير



البطاقات المستخدمة في المصارف مغناطيسية وهي أقل أماناً من الإلكترونية

الإلكترونية، مؤكدة أنه عندما يتم الانتقال بالعمل من البطاقات المغناطيسية إلى البطاقات ذات الشرائح الإلكترونية في القطاع المصرفي؛ سوف يشترط أن يكون متوافقاً مع المعايير التي وضعتها الهيئة وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي. وأشارت إلى أنه ليست لدى المصرف المركزي خطة للانتقال إلى بطاقات فيها شريحة إلكترونية، منوهة بوجود مباحثات حالياً مع المصرف للتعاون في مجال سلطة التوقيع الرقمي الخاصة بالعمل المالي والمصرفي، مؤكدة أن الموضوع مازال يتباحث فقط، وذلك بما يتناسب مع المعايير الوطنية لسلطة التوقيع.

خدمات البطاقة الذكية، علماً بأنه سيتم تغيير اسم البطاقة إلى البطاقة الوطنية للخدمات الإلكترونية (بطاقة خدمات وطنية). وأشارت سليمان إلى أن الخدمات المبدئية في البطاقة الجديدة ستكون لثلاث وزارات وهي الاتصالات والنقط والخرقة المعدنية والداخلية، مشيرة إلى أنه يمكن لأي جهة عامة إضافة أي خدمة لها كي لا تكون الاستثمارات والبطاقات في أيدي المواطنين. وفيما يتعلق ببطاقات القطاع المصرفي، أوضحت سليمان أن القطاع المالي والمصرفي حالياً لا يستخدم البطاقات الإلكترونية، حيث يقتصر عمله في استخدام البطاقات المغناطيسية وهي أقل أماناً من البطاقات

مدير مؤسسة الأعلاف: لا إمكانية لشراء المزيد من الشعير لعدم توفير مستودعات تخزين

الحسكة - دحام السلطان

التي لم يصل حجم الشراء منها لغاية اليوم إلى نصف هذه الكمية من الأطنان؛ في ضوء تقديرات وتوقعات الإنتاج لهذا الموسم التي كانت تدل على أن رقم الإنتاج من المادة س يصل إلى نحو مليون و ١٥٠ ألف طن قبل موسم الحرائق التي ألحقت أكثر من ربع هذا الرقم من المساحات المزروعة بمحصول الشعير بقرده بحسب تقديرات مديرية زراعة الحسكة!

وأكد مصدر في فرع مؤسسة أعلاف الحسكة، أنه تم استلام كمية ١٩٨,٥ ألف طن فقط لغاية صدور هذا القرار، وأن هناك ما يقرب من الـ ٥٠ ألف طن محملة على ظهور الشاحنات التي يصل عددها إلى نحو ١٠٠٠ شاحنة وتنتظر دورها للولوج إلى مركزي الشراء قبل صدور قرار الحكومة القاضي بإيقاف التسويق.

وأكد فلاحو الحسكة أن هذا القرار يعتبر ضربة موجعة لهم وسيدفعهم لأن يكونوا عرضة للاجتياز من أصحاب تلك الشاحنات نتيجة لتأخير وعرقلة الدور والتلاعب به من المتنفذين، بعد أن كانوا قد استبشروا خيراً هذا العام، لا سيما مع تحديد الأسعار الجزئية من الحكومة لتعويض خسارتهم الفادحة في موسم القمح والجفاف الذي لحق بهم العام الماضي، والذي أدى ودفع بهم لأن يقوموا بشراء البذار من السوق السوداء بأرقام وصلت إلى ٢٥٠ ألف ليرة سورية للطن الواحد على صعيد القمح والشعير؛ وهذا ما سيحجم السوق السابقة واللجوء المحسولة، التي أكدت كلها استلام كامل المحصول من الحبوب: القمح والشعير على حد سواء، بدليل ووفق تلك التصريحات الحكومية نفسها والمعنية بأمر تسويق وتخزين الحبوب التي زارت الحسكة في الأيام الأخيرة من عشية بدء الموسم، وأكدت أن الدولة قد رصدت مبلغاً أولياً يصل إلى ٧٠ مليار ليرة سورية لمادة الشعير وحدها، وهذا المبلغ كاف لشراء ما يقرب من ٦٠٠ ألف طن من المادة،

مُنّي فلاحو ومزارعو محافظة الحسكة بهزيمة تكراة بعد الصدمة المؤلمة التي تلت صدور قرار المؤسسة العامة للأعلاف القاضي بإيقاف عمليات تسويق مادة الشعير عصر يوم أمس الأول السبت، نتيجة عدم وجود المكان الشاغر لتخزين المحصول بمركزي الشراء في «الثروة الحيوانية والطواريج» في ريف القامشلي.

وأكد مدير عام مؤسسة الأعلاف مصعب العوض في حديث لـ«الوطن»، أن فروع المؤسسة على مستوى القطر قامت بشراء مادة الشعير لهذا الموسم بزيادة ١٥٠ ألف طن عن الكمية المحددة، مضيفاً: لا إمكانية على استئجار مساحات إضافية للتخزين، على الرغم من مطالبتنا لأن يكون لنا هامش من مساحات التخزين في صومعتي الحسكة والقامشلي إلى جانب تخزين محصول القمح في تلك الصوامع، ولم يتسن لنا ذلك لاقصاار التخزين على المحصول الإستراتيجي الأول «قمح» الطاحن.

ووفق هذا السياق المبني على حديث مدير عام مؤسسة الأعلاف، فإن هذا القرار جاء متافياً ولا يتطابق قطعاً مع التصريحات الرسمية والحكومية السابقة وللعودة المحسولة، التي أكدت كلها استلام كامل المحصول من الحبوب: القمح والشعير على حد سواء، بدليل ووفق تلك التصريحات الحكومية نفسها والمعنية بأمر تسويق وتخزين الحبوب التي زارت الحسكة في الأيام الأخيرة من عشية بدء الموسم، وأكدت أن الدولة قد رصدت مبلغاً أولياً يصل إلى ٧٠ مليار ليرة سورية لمادة الشعير وحدها، وهذا المبلغ كاف لشراء ما يقرب من ٦٠٠ ألف طن من المادة،

أردوغان يمارس سياسة التتريك على المناطق الحدودية مصطو لـ«الوطن»: فصلنا ٤٠٠ محام منهم أصبحوا قضاة في محاكم المسلحين ٢٥٠ محامياً موزعون في المحافظات و٢٠٠ خارج البلاد

محمد منار حميجو

كشفت نقيب المحامين في محافظة إدلب جمال مصطو عن فصل نحو ٤٠٠ محام من النقابة من أصل ألف لخروجهم عن الخط الوطني، موضحاً أن بين المفصولين محامين انتسبوا إلى محاكم المسلحين كقضاة شرعيين ومنهم من انتسبوا إلى ما تسمى منظمة الخوذ البيضاء وآخرون كانوا مع ما يسمى الائتلاف.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مصطو أنه يتم التواصل مع نحو ١٠٠ محام داخل المحافظة هم على قيود النقابية على حين في المناطق الأمانة نحو ٢٥٠ موزعين على العديد من المحافظات ويمارسون عملهم وكأنهم في فرع إدلب، مشيراً إلى سفر نحو ٢٠٠ محام خارج البلاد.

وأشار مصطو إلى أن بعض المحامين الذين غادروا البلاد تواصلوا مع النقابة على حين الذي لم يتواصل تم تطهيه من قيودها.

وأكد مصطو أنه تمت دعوى المحامين داخل إدلب وما زالوا على قيود النقابة للمشاركة في انتخابات نقابة المحامين وفروعها الشهر القادم، مشيراً إلى أن هؤلاء المحامين يؤيدون دور التوعية للأهالي وخصوصاً أن معظم المواطنين داخل المحافظة ينتظرون دخول الدولة في ظل التصرفات السيئة التي يقوم بها المسلحون.



الأهالي يفضلون التدريس بمناهج التعليم الحكومية

القضاة في إدلب لتثبيت وقائع الزواج والطلاق والولادات وغيرها، مشيراً إلى أن المنهج السوري ما زال يدرس في المحافظة إلا أن تقديم امتحانات الشهادات تتم في محافظة حماة حتى أن الأساتذة يتقاضون رواتبهم بشكل طبيعي وهذا يدل على حرص الدولة على أهالي وطالب إدلب.

وأكد أن أهالي إدلب لا يقبلون إلا المنهج السوري، لافتاً إلى محاولة رئيس النظام

التركي رجب طيب أردوغان تتريك بعض المناطق على الحدود سواء بالترهيب أم الترغيب.

ولفت مصطو إلى أن أردوغان يحاول أن يصنع من الحدود لواء إسكندرون آخر من خلال ما يقوم به من محاولات سواء فتح طرقات ومحطات اتصالات وكهرباء وجدار عزل وغير ذلك من هذه الأمور التي تؤدي إلى سياسة التتريك.

تخصيص ٦ آلاف مسكن حتى نهاية العام الحالي و٤٠ ألفاً حتى ٢٠٢٤

مصادر حكومية لـ«الوطن»: لا تلاعب في دور المكتبتين.. والشراء أو التنازل عن رقم اكتاب متاح ضمن القانون

وخاصة أنه تم وضع خطة لكل فرع في محافظات القطر مع بحث الإمكانيات والشركات المنفذة، مع السعي إلى التوسع في المنافذ المخصصة، كما يستفيد من الـ ٤٠ ألف مسكن أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن إذا افترضنا أن وسطي العائلة (٤-٥ أفراد).

ونفت المصادر حدوث أي تلاعب في عملية الدور، مبيّنة أن التخصيص يكون حسب دور المواطن ورقم الاكتتاب، وخاصة أن هذا الأمر مدقّق ومراقب وهناك لجان مشكلة كما هناك إشراف ومتابعة، موضحة أنه بإمكان أي مواطن بيع رقم الاكتتاب لمواطن آخر، ولا سيما أن القانون أتاح له التنازل عن رقم اكتتابه لشخص آخر بموجب اتفاق فيما بينهم، بحيث قد لا يتوافق لدى المواطن الإمكانيات لاستمرار تأمين سعر المنزل فيقوم بالتنازل عنه، لكن الوزارة والمؤسسة تتعامل مع المواطن صاحب الاكتتاب الجديد وتقيده بالشرط والالتزامات والمبالغ المطلوبة منه لقاء تخصيصه للمسكن.



وبيّنت المصادر أنه بنهاية الشهر هناك قرعة للمسكن المكتتبه على مشروع الاذخار من أجل السكن (الذي أعلنت عنه المؤسسة) بعدد شقق إجمالي يبلغ ١٢٢٠٠ شقة موزعة على ٨ محافظات هي ريف دمشق، حمص، حماة، حلب، اللاذقية، السويداء، القنيطرة، درعا، مضافاً إلى هذه المساكن جديدة تتراوح مساحتها بين ٤٠ و٦٠ مترًا بكلفة تقريبية تقدر بـ ٧,٥ ملايين.

انتهاء عملية التخصيص خلال عام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، علماً أنه أن المساكن المنتقبة المقرر تخصيصها تتجاوز الـ ٤٠ ألف مسكن تنجز وتسلم للمواطنين خلال السنوات الأربع القادمة، وذلك ضمن التزام المؤسسة مع المواطنين،

الالتزامات للمواطنين.

وبيّنت المصادر أنه يتم العمل ضمن خطة تأمين ٦٠ ألف مسكن خلال ٧ سنوات، علماً أنه تم العمل بالخطة منذ ٣ سنوات، مضيفاً أنه من المتوقع

٢٨٢ مليوناً صرفت لمزارعي القمح

و٢٨ لمزارعي الشعير في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

رغم الصعوبات والمعوقات التي اعترضت مزارعي محافظة السويداء وبعد تعرض آلاف النواتم من المحاصيل الحقلية من قمح وشعير للحرق وصلت كمية الأقمح المسوقة إلى مستودعات مكتب الحبوب في السويداء إلى ٢٤٠٠ طن حتى تاريخه، إضافة إلى ٨٦٠ طناً من الشعير تم تسليمها إلى أعلاف السويداء.

وبيّن مدير فرع المصرف الزراعي في السويداء نسيم حديفة أن مجموع المبالغ المصروفة لقاء أثمان القمح حسب القوائم المسلمة للمصرف من قبل مكتب الحبوب وصل إلى ٣٨٢ مليون ليرة، لافتاً إلى أن هذه الدفعة هي الثامنة التي يتم صرفها للفلاحين، علماً أن الصرف يتم خلال ٢٤ ساعة من تاريخ ورود القائمة في حين وصلت المبالغ المصروفة لمزارعي الشعير إلى ٣٨ مليون ليرة منها ١٧ مليوناً من مصرف السويداء و٢١ مليون من فرع القنيطرة.

ولفت حديفة إلى أنه تم رفع السقف التأميني للصناديق الحديدية إلى ١٥٠ مليوناً بهدف تسريع عملية صرف المستحقين لتخفيف الإزدحام على المواطنين لاستلام مستحقاتهم، علماً أن الصرف يتم بغض النظر عن طلب براءة ذمة من الدوائر الحكومية وذلك استناداً إلى توجيهات رئيس مجلس الوزراء وبعد براءة الذمة لدى المصرف وفق القانون ٤٦ لعام ٢٠١٨ القاضي بجدولة الديون حتى ١٠ سنوات مع فوائد وغرامات التأخير والفوائد العقابية شريطة دفع ٥٪ من رأس المال (دفعة حسن نية).

بدوره أوضح مدير فرع مؤسسة أعلاف السويداء وائل الشوفي أن كمية الشعير التي تم تسويقها إلى مستودعات الفرع والتي تجاوزت ٨٦٠ طناً يعود إلى الإقبال الشديد للمزارعين على تسليم محصولهم للفرع والذي يتعدى إلى الإنتاج الكبير للشعير في المحافظة الذي وصل إلى ١٤ ألف طن إضافة إلى الأسعار المشجعة للمزارعين من قبل مؤسسة الأعلاف حيث بلغ سعر الطن الواحد من الشعير بحسب المؤسسة درجة أولى ١٣٠ ألف ليرة في حين سعر الطن درجة ثانية ١٢٨ ألفاً في حين أسعار التجار لا تتجاوز ٨٠ ألفاً للطن الواحد.